

التأديب الإيجابي وبدائل العقوبة البدنية للأطفال

يعتبر تأديب الطفل وتوجيهه من الأمور المهمة لنمو الطفل وتعليمه وتنشئته، فهو عنصر أساسي في العملية التعليمية التي تعد الطفل للمرحلة المستقبلية ليعيش بسلام كبالغ منتجاً في المجتمع. ومع ذلك، هناك حدود مهمة لكيفية تأديب الأطفال.

لا تعترف أشكال العقوبة البدنية والقاسية أو المهينة بالأطفال بوصفهم أصحاب حق كامل، ولا تحترم كرامتهم المتأصلة وحقوقهم في السلامة الجسدية كبشر. بدلاً من ذلك، تدعو مبادئ تنشئة الطفل إلى استخدام تدابير بديلة، والتي يشار إليها عادة باسم «التأديب الإيجابي»، التي تتألف من طرق غير عنيفة تركز على الحلول وتتسم بالاحترام لتأديب الأطفال.

يُعرف الطفل، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بأنه كل إنسان يقل عمره عن 18 عاماً.

تستخدم أحياناً أشكال العقوبة البدنية وغيرها من أشكال العقوبة القاسية أو المهينة كوسيلة لتأديب الأطفال في المنزل وفي المدارس ومرافق الرعاية. كما تشير العقوبة «الجسدية» أو «البدنية» إلى أي عقوبة تستخدم فيها القوة الجسدية بهدف التسبب في قدر من الألم أو الازعاج، وإن كان خفيفاً. وقد يندرج ضمن العقوبات القاسية و/أو المهينة كل أشكال العقوبات غير الجسدية التي تعمل على التقليل من شأن الطفل، أو إهانته، أو جعله كبش فداء، أو تهديده، أو إخافته أو السخرية منه.

وبغض النظر عن استخدام القوة البدنية و/أو درجة الألم أو الازعاج الناجم عن ذلك، فقد اعتبرت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة هذه العقوبات شكل من أشكال العنف ضد الأطفال، وأعلنت اللجنة أن العقاب البدني وغيره من أشكال العقوبة القاسية أو المهينة هي شكل من أشكال العنف، ويجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية المناسبة للقضاء عليها.

وبالمثل، أثارت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة على نحو مستمر، عند نظرها في مسألة تنفيذ الدول الأطراف لإتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، قضية العقوبة البدنية المتزايدة باستمرار في المنازل والمدارس والمؤسسات الأخرى.

» تكفل الدول الأطراف ما يلي: (أ) لا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (..).«

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، المادة 37

تهدف هذه الأداة إلى:

« مساعدة واضعي السياسات الحكومية والمشرعين وغيرهم من الموظفين الحكوميين على تنفيذ القانون والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو أفضل، وذلك من خلال تبادل المعرفة والممارسات الجيدة للدول في استعراض السياسات والقوانين والممارسات التي تضع حداً للعقوبة البدنية وغيرها من أشكال العقوبات القاسية أو المهينة للأطفال.

« توضيح عدد من الممارسات البديلة للعقوبة البدنية وغيرها من أشكال العقوبات القاسية أو المهينة التي تشجع على اتباع نهج تعليمي بدلاً من النهج العقابي لتأديب الأطفال، والتي بالتالي تتفق مع إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة.

تغطي الوثيقة مجموعة واسعة من البيئات التي تستخدم فيها العقوبة البدنية وغيرها من أشكال العقوبات القاسية أو المهينة كوسيلة لتأديب الأطفال، بما في ذلك بيئات المنزل والتعليم والرعاية. لا تشمل هذه الأداة التأديب في الأماكن التي يُحرم فيها الأطفال من حريتهم، وإن كان ذا أهمية كبيرة.

ستساعد [قائمة المراجعة](#) الواردة في نهاية الوثيقة على توجيه الدول بشأن الخطوات التي قد تتخذها لمواءمة سياساتها وقوانينها وممارساتها التعليمية مع إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT) واتفاقية حقوق الطفل (CRC).

بدائل العقاب البدني: تعزيز التعليم الإيجابي



» تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.»

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: المادة 28(2)

يقوم التأديب الإيجابي على حقوق الأطفال في الحصول على تنشئة صحية، وحماية من العنف، وقيمة مشاركتهم في تعلمهم وتطورهم، حيث يركز على تكوين روابط إيجابية وتعزيز التعاون والمعاملة بالمثل بين الأبوبين والطفل من جهة، والمعلم والطفل من جهة أخرى. يستخدم الآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين، في ظل التأديب الإيجابي، الدفء والبناء والتواصل الجيد بحيث يتعلم الطفل مهارات جديدة لتجنب تكرار سوء السلوك والتصرف.

ينبغي أن يسترشد الآباء ومقدمو الرعاية والمعلمون الذين ينفذون منهجية مقارنة التأديب الإيجابي بأربعة مبادئ معتمدة على بعضها البعض وهي: (١) تحديد الأهداف التعليمية طويلة الأجل؛ (٢) توفير الدفء في العلاقات والبناء؛ (٣) فهم كيفية تفكير الأطفال وشعورهم؛ (٤) حل المشكلات.

1 تحديد الأهداف التعليمية طويلة الأجل: يحتاج الآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين، من أجل تقديم التأديب الإيجابي بشكل فعال، إلى تحديد أهداف معينة التي يرغبوا أن يحققها الطفل على المدى البعيد. وقد تتضمن الأمثلة على الأهداف المحتملة: إدارة الإجهاد، وتحسين مهارات التواصل، ومراعاة مشاعر الآخرين، كما تشكل هذه الأهداف الأساس الذي يستطيع أن يبني عليه الآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين استجاباتهم لسلوك الطفل.

2 توفير الدفء في العلاقات والبناء: تُظهر الأبحاث أن الأطفال يتعلمون بشكل أفضل عندما يشعرون بالاحترام، والفهم، والثقة، والأمان، والحب. كما يحتاجون إلى معلومات واضحة لمساعدتهم على الفهم والتعلم والنجاح بشكل تدريجي.

3 فهم كيفية تفكير الأطفال وشعورهم: إن تعلم كيفية رؤية العالم وفهمه من منظور الطفل يساعد البالغين على توفير الدفء في العلاقات والبناء بطرق تتناسب مع مستوى نمو الطفل وقدراتهم المتنامية. فمثلاً، تتمثل إحدى المهام الرئيسية لآباء الأطفال الرضع في بناء أساس قوي للثقة والارتباط، بينما تتمثل إحدى المهام الرئيسية لآباء المراهقين في دعم بناء هوية قوية لهم.

4 حل المشكلات: يساعد حل المشاكل الأطفال على تعلم مهارات مهمة، فعندما يتراجع الآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين خطوة للخلف، ويعملوا على إعادة ضبط عواطفهم وينظروا إلى الوضع من منظور الأطفال، فسيكون باستطاعتهم التعاطي مع السلوك والصراع كمشكلة ينبغي حلها. ومع تقدم الأطفال في العمر، يمكنهم المساهمة في عملية حل المشاكل.

طرق تنفيذ نهج التأديب الإيجابي: التعليم والتدريب والتوعية



» واللجنة، إذ تنبذ أي تبرير للعنف والإذلال كشكل من أشكال عقاب الأطفال، فإنها لا تفرض بأي حال من الأحوال المفهوم الإيجابي للتأديب. ويرتبط النمو السليم للطفل بما يقدمه لهم الآباء وغيرهم من الكبار من توجيه وإرشاد لازمين بما يتفق مع قدرات الطفل المتطورة لإعداده لحياة تتسم بالمسؤولية في المجتمع.»

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم 8 بشأن حق الطفل في الحماية من العقوبة البدنية وغيرها من ضروب العقوبة القاسية أو المهينة، الفقرة 13.

إن تثقيف المجتمع بشأن الآثار السلبية للعقوبة البدنية من خلال حملات وبرامج التوعية سيسهل من إطلاع المجتمع على البدائل غير العنيفة لتأديب الأطفال، كما ينبغي أن تهدف هذه الحملات والبرامج إلى دعم الآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين وتوجيههم لتبني نهج إيجابي في تأديب الأطفال.

كوستاريكا: التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للقضاء على العقوبة البدنية



في عام 2008، حظرت كوستاريكا بصورة قانونية العقوبة البدنية في جميع الأماكن من خلال اصدار قانون «حقوق الأطفال والمراهقين للحصول على تأديب خالي من العقوبة البدنية وأي أشكال أخرى من المعاملة المهينة». ويتجلى الاحساس بالواجب للترويج للتأديب غير العنيف والاعتراف بأن الأطفال بشر يتمتعون بحقوق كاملة في السياسة الوطنية للطفولة والمراهقة في كوستاريكا، حيث تتعاون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ القانون والسياسة العامة من خلال تحالف استراتيجي بين وزارة الصحة وعدد من المنظمات. والغرض من هذا التحالف هو تنفيذ برنامج «[نينيز سيودادانا](#)» (الطفولة والمواطنة) الذي يسعى إلى تنمية مهارات المعلمين في تبني التأديب الإيجابي في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وبرنامج «[سوموس فاميليا](#)» (نحن أسرة واحدة)، الذي يقدم الدعم للأسر في مجال التأديب غير العنيف حتى يتمكن الأطفال من تنمية قدراتهم في بيئة سليمة. وتتلقى الأسر، في البرنامج الأخير، دليل معلوماتي محدث، ومواد واستراتيجيات، وأنشطة يومية بهدف خلق ارتباط آمن بين الأطفال وأسرهم الذي سيشكل رابطة عاطفية قوية معهم.

جامايكا: مبادئ تنشئة الطفل والوعي العام



في عام 2011، نشرت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف (UNICEF) «[إيجابي جداً](#)»، وهو دليل مبني على مبادئ تنشئة الطفل، القصد منه تدريب موظفي المدارس على خلق بيئات داعمة للتأديب الإيجابي في المدارس والمحافظة عليها. وقد قامت الحكومة بمواءمة هذا التدريب مع حملة تثقيفية عامة تستند إلى بث رسائل حول منهجية التأديب الإيجابي بهدف تثقيف جميع السكان حول بدائل العقوبة البدنية. في عام 2012، تم حظر العقاب البدني في مراكز الطفولة المبكرة، كما تتخذ الحكومة الجامايكية خطوات لتوسيع نطاق الحظر ليشمل بيئات أخرى.

اليابان: مبادئ توجيهية من الحكومة بشأن التأديب الإيجابي



بدأ سريان حظر العقوبة البدنية في 1 أبريل/نيسان 2020، من خلال تعديل قانون «منع إساءة معاملة الأطفال» و «قانون رعاية الأطفال» في عام 2019. وفي نفس العام، تم تبني قرار أيضا ينص على أن تقوم وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية بوضع مبادئ توجيهية بشأن نطاق التعديلات، والالتزام بنشر الوعي بالآثار الضارة للعقوبة البدنية، وتزويد الآباء بمعلومات عن التأديب الإيجابي. وقد نشرت «لجنة تشجيع الأبوة بدون عقوبة بدنية» المبادئ التوجيهية في 20 شباط/فبراير 2020.



يتطلب قانون السياسة التعليمية الوطنية لجنوب أفريقيا لسنة 1996 من المدارس إنشاء نظام تعليمي تمكيني يدعم التنشئة الشخصية الكاملة لكل طفل. في عام 2016، نشرت الحكومة دليلي تدريب تحت عنوان «إطار السلامة المدرسية الوطنية»، لتعريف المعلمين وتدريبهم على كيفية تأديب الطلاب من دون عنف واتباع نهج تأديب إيجابي. يحدد هذا الإطار وزارة التربية والتعليم الأساسي الوطنية كآلية للمساءلة لضمان عدم استخدام العنف مطلقاً عند تأديب الأطفال.

التحرك نحو مجتمع خال من العنف: فوائد الحظر الكامل للعقوبة البدنية



الحد من العنف في المجتمع

» غالباً ما نرى العنف يطل بوجه القبيح في أماكن من المفترض أن نحس فيها بأعلى درجة من الأمان: منازلنا، أماكن عملنا، ومدارسنا. ويشير هذا الواقع الذي يظهر فيه هذا النوع من السلوك في جميع المستويات من مجتمعنا إلى أن ثمة مشكلة أكبر - وهي ثقافة العنف. إن تطبيع العقاب العنيف، لا سيما بين شباننا في سنوات موهم التأسيسية، يشكل توجهاً مقلقاً؛ مما يؤدي إلى تشكل نظرة لدى هؤلاء الفتيات والصبيان الصغار عن العالم من حولهم مبنية على قبول الأذى كعقاب، والتي تتسرب شيئاً فشيئاً إلى أنفسهم لتشكل طريقة لتعاملهم مع الآخرين. من زملائهم في العمل إلى زوجاتهم/أزواجهم ثم إلى أبنائهم. فهي تولد دورة من العنف تنتقل من جيل لآخر - دورة لا بد من كسرها».

رئيس وزراء فيجي، سعادة السيد ج. ف.. بانيماراما

إن المجتمع الذي يستخدم و/أو يتسامح مع العقوبة البدنية كوسيلة لتأديب الأطفال ينشر رسالة، ولو بطريقة غير مقصودة، مفادها أن العنف وسيلة مقبولة ومناسبة لحل سوء السلوك والتصرف والصراعات، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى عنف هيكلية راسخ. ولقد أثبت حظر العقوبة البدنية للأطفال - وما يتصل به من برامج للتدريب والتعليم والتوعية والمشورة - فعاليتها في الحد من سلوكيات الأطفال العنيفة عندما يصبحون بالغين وتزويدهم بأساليب غير عنيفة لحل الصراعات. وتدرك مثل هذه القوانين والسياسات والممارسات أن بناء مجتمعات سلمية وحاضنة يبدأ في مرحلة الطفولة.

بوركينافاسو: التدخلات الاقتصادية والتعليمية في الأسرة تعمل على الحد من العنف



بين عامي 2014 و 2017، عملت وزارة العمل الاجتماعي في بوركينافاسو، بالتعاون مع شركة «تريكل أب»، وهي منظمة مجتمع مدني محلية، على مشروع لكشف كيف تؤثر العوامل الاقتصادية والتعليمية على وجود العنف في الأسرة، سواء العنف من الشريك الحميم أو العنف ضد الأطفال. وقد عمل المشروع على مدى سنة كاملة مع مختلف الأسر، مقسمة إلى ثلاث مجموعات. تلقت المجموعة الأولى دعماً مالياً (مثل الحصول على قروض ميسرة بسعر فائدة معقول)، والمجموعة الثانية حصلت على التوعية حول التأديب الإيجابي، أما المجموعة الثالثة فقد حصلت على كلاهما. وعند تقييم المشروع، تبين أن العنف الذي يمارسه الشركاء الحميمين تراجع وسط الأسر في المجموعة الأولى، ولكن العنف ضد الأطفال تراجع وسط الأسر في المجموعة الثالثة فقط. وتبين هذه الدراسة أهمية دور التعليم في توعية الآباء ببدائل التأديب العنيف وفوائد هذه التغييرات.

ألمانيا: تُظهر الأبحاث الطولية تراجع في العنف إذا تم حظره في مرحلة الطفولة



بعد سنوات من تحقيق الحظر الكامل للعقوبة البدنية في ألمانيا، انخفض استخدام هذه الممارسة بدرجة كبيرة. وبما أن الأطفال لم يتعرضوا لهذه التجارب المؤلمة في صغرهم، فقد حدث إنخفاض هام في استخدام الأطفال للعنف عند بلوغهم سن المراهقة. لوحظ أيضاً في سنوات لاحقة انخفاض نسبة النساء اللاتي يعانين من إصابات جسدية بسبب العنف الأسري. فقد توصلت دراسة استقصائية أجرتها وزارة التعليم والبحوث الاتحادية الألمانية في عام 2011 إلى أن هذا الانخفاض قد يكون مرتبطاً بتراجع التعرض لمواقف عنيفة خلال الطفولة مما يؤدي بدوره إلى مجتمع أكثر تسامحاً.

التنشئة السليمة للطفل

» وإذ تدرك أن الطفل، كي تترعرع شخصيته/شخصيتها ترعرعاً كاملاً ومتناسقاً، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية، وفي جو من السعادة والمحبة والتفاهم.

ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل..

تمكنت المجتمعات التي تتبنى التأديب القائم على الكرامة من عكس الآثار السلبية للعقوبة البدنية على التنشئة السليمة للطفل. تساعد الأبوة والأمومة الإيجابية في الحد من المشاكل السلوكية وتزيد من كفاءات الأطفال والمراهقين مثل احترام الذات، وفعالية التكيف والأهداف التعليمية. مثل هذا التأديب غير العنيف يقلل من الصراعات الأسرية ويحسن من تماسك وتواصل وتنظيم الأسرة.

كندا: تؤثر الأبوة والأمومة الإيجابية على تحسين التكيف مع المدرسة



في عام 2018، أجرت الجمعية النفسية الأمريكية دراسات مختلفة في كندا من أجل دراسة كيف يعزز التأديب الإيجابي التنشئة السليمة للطفل، وبشكل خاص كيف أنه يؤدي إلى تحسين الأداء المدرسي. ولاحظ الآباء الذين شاركوا في الدراسة أن التأديب الإيجابي وبالتحديد الموقف الأبوي الداعم الذي يعزز استقلالية الأطفال وتنشئة شخصيتهم الفردية يؤثر على التكيف الناجح مع المدرسة. أفاد الأطفال أيضاً في هذه الدراسة بوجود صلة واضحة بين الدعم المقدم من والديهم ونتائج الدراسة.

فنلندا: العلاقة بين دعم الآباء لاستقلالية أطفالهم ورفاههم



في عام 2017، أجرت الجمعية النفسية الأمريكية ثلاث دراسات طولية في فنلندا لتحليل مدى تأثير دعم الآباء لاستقلال الذاتي لأطفالهم على تعزيز رفاههم عبر الانتقال بين المراحل الرئيسية في المدارس الثانوية، وتوصلت الرابطة إلى أن هذا الدعم يقلل من أعراض الاكتئاب ويزيد من احترام الذات بين المراهقين.

تخفيض التكاليف الناجمة عن العقوبة البدنية والاستثمار في الأطفال

قامت عدد من الحكومات بحساب التكاليف المالية المرتبطة بالعقوبة البدنية.

الهند: ترك المدرسة في وقت مبكر يسبب خسائر للدولة على المدى البعيد



في الهند، قُدِّر في عام 2010 أن التكاليف التي يتكبدها المجتمع جراء ترك الأطفال للمدرسة بسبب العقوبة البدنية تتراوح بين 1.5 إلى 7.4 مليار دولار أمريكي على شكل فوائد يفقدها المجتمع كل عام.

باكستان: العقاب البدني يؤدي إلى المزيد من حالات ترك المدرسة في سن مبكر



في عام 2014، درس أساتذة جامعة التكنولوجيا في ماليزيا العلاقة بين العقوبة البدنية وترك المدارس في سن مبكر وأظهرت الدراسة نسباً مئوية تثير القلق في بلدان مثل باكستان. فقد بذلت الحكومة في السنوات الماضية جهوداً لحظر العقاب البدني في المدارس. فعلى سبيل المثال، صدر قانون حظر العقوبة البدنية في عام 2017، المطبق في إقليم العاصمة إسلام آباد، وقانون السند لحظر العقوبة البدنية لعام 2016. وقد وسع القانون نطاق حظر العقوبة البدنية والمعاملة المهينة والتي تقلل من كرامة الأطفال دون سن الثامنة عشرة في البيئات التعليمية.

الولايات المتحدة الأمريكية: تقليل الإنفاق على علاج ضحايا العقوبة البدنية



في عام 2017، قُدرت التكاليف المصاحبة لإساءة معاملة الطفل، مثل الرعاية الصحية، والتطبيب، وإنفاذ القانون، والنظام القضائي بـ 748 مليار دولار. ومع تجريم العقوبة البدنية في جميع الأماكن قدرت الحكومة أن عدد الخدمات العامة المطلوبة لتقديم المساعدة والدعم لضحايا العقوبة البدنية قد يتراجع، حيث وأن التخفيف من عواقب العقوبة البدنية في حياة الأطفال يقتضي ضمناً الاستثمار من قبل الحكومات المحلية والمجتمعات. عوضاً عن ذلك، يمكن استثمار التمويلات المطلوبة للتعامل مع العواقب الضارة على نطاق واسع وعلى المدى المتوسط/والبعيد لهذه الممارسة المؤلمة في مجالات أخرى.

تطوير سياسة شاملة لحظر العقوبة البدنية



فيما يلي العناصر الرئيسية المترابطة لتطوير سياسات وممارسات شاملة لإنهاء العقوبة البدنية:

- 1 تقييم أولي شامل لوضع البلد
- 2 إنخراط ومساهمة الأطراف المعنية الرئيسية
- 3 حملات التوعية
- 4 بناء القدرات ونقل المعرفة
- 5 مراقبة وتغطية التنفيذ الجاري والأكثر فاعلية
- 6 المسائلة

1 تقييم أولي شامل لوضع البلد

هناك حاجة لبحث وتحليل شامل قبل تطوير سياسة شاملة للحظر الفعال للعقوبة البدنية. ويشمل ذلك جمع المعلومات حول استخدام العقوبة البدنية في البلاد، وكيف يُنظر إليها من قبل الأطراف المعنية المختلفة والعوائق المحتملة أمام استبدال هذه الممارسة بتدخلات بديلة تصون الكرامة.

فيتنام: خلق ظروف مواتية لمناقشة الحظر



في فيتنام، تم حظر العقوبة البدنية في المدارس منذ عام 2005. بالإضافة إلى ذلك، إتخذت الحكومة خطوات باتجاه تطبيق الحظر في جميع الأماكن. في بدايات الألفينات، أجرى معهد الأبحاث القانونية، وهو تابع لوزارة العدل في فيتنام، بالتعاون مع منظمة «أنقاذ الطفولة» دراسة حول التشريعات المحلية النافذة، التي ساعدت على تطوير استراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال، بما في ذلك تحريم العقوبة البدنية في جميع الأماكن. وكجزء من هذه الاستراتيجية، نظمت الحكومة، بدءاً من عام 2004، سلسلة من الأنشطة لخلق ظروف مواتية لمناقشة القضاء على جميع أشكال العقوبة البدنية ووضع مقترحات لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل. وكجزء من هذه الأنشطة، نظمت الحكومة مؤتمراً وطنياً عام 2007 حول مراجعة وتقييم 5 سنوات من تنفيذ وثيقة الأمم المتحدة «[عالم ملائم للأطفال](#)».

2 إنخراط ومساهمة الأطراف المعنية الرئيسية

شكلت استشارة وانخراط الأطراف المعنية الرئيسية في كافة مراحل عملية صياغة السياسة جزءاً مهماً من بناء الدعم الواسع لإنهاء العقوبة البدنية. وبصفتها ممارسة غالباً ما تكون مترسخة في الأعراف الثقافية، والتاريخية، والتعليمية و/أو الإجتماعية، فإن إشراك من هم أكثر تأثراً بها أمر ضروري من أجل تحقيق تغيير في الرؤية لتكون أكثر استدامة على المدى البعيد.

أطراف معنية متعددة

دول بحر البلطيق: البرنامج الإقليمي للأطراف المعنية التي تشارك الممارسات الجيدة

عمل مجلس سكرتارية دول بحر البلطيق على تطوير وقيادة [برنامج طفولة بلا عنف](#) وهو عمل وتخطيط متعدد الأطراف لتعزيز تنفيذ حظر العقوبة البدنية ضد الأطفال في منطقة بحر البلطيق. وقد عمل ممثلون عن الوزارات الحكومية، والبرلمانات الوطنية، ومكاتب أمين المظالم الخاصة بالأطفال، والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل جمع الممارسات الجيدة. وقد ساعد هذا، من بين أمور أخرى، على تطوير تقارير حول كيفية تنفيذ الحظر على أمور مثل الأبوة والأمومة الإيجابية.

المهنيون الطبيون

غانا: مشاركة المهنيين الطبيين في زيادة الوعي حول التأديب الإيجابي

يلعب المهنيين الطبيين، مثل أخصائيي الأطفال والأطباء النفسيين، دوراً مهماً في غانا في عملية القضاء على استخدام العقوبة البدنية: فهم يقدمون شهادات وتقارير ملموسة حول الأذى الذي يعاني منه الضحايا من الأطفال، بما في ذلك العواقب على صحتهم العقلية على المدى البعيد؛ ويقومون بتحديد الأطفال ضحايا العنف ومساعدتهم في الإبلاغ عن الأساءة بحقهم. وفي هذا السياق، يقدم المهنيون الطبيون في مستشفى كوفوريدوا الإقليمي في غانا حملات توعية للآباء والأمهات لتشجيعهم على استخدام مقاربة إيجابية عند تأديب أطفالهم.

مؤسسات حقوق الإنسان

بولندا: مبادرة أمين المظالم للإبلاغ عن الحظر

ساعد أمين المظالم لحقوق الأطفال في رفع الوعي حول حق الحماية للأطفال من العقوبة الجسدية، وذلك من خلال حملة إعلامية توعوية تدعى «تفاعل، لديك الحق»، التي انطلقت في عام 2013. وفي متابعة لهذه الحملة، طور أمين المظالم مادة إعلامية ترشد المواطنين حول كيفية الاستجابة عند ملاحظة علامات أو أعمال عنف ضد الأطفال. لقد حققت الحملة نتائج إيجابية وحصلت على جائزة خاصة كحملة فعالة وقيمة.

» الإنجاز الذي أعتز به كثيراً هو تحقيق وضمان حظر فعال للعقوبة الجسدية ضد الأطفال في جمهورية إيرلندا. وابتداءً من 11 ديسمبر 2015، لن يكون بمقدور من يمارس العقوبة البدنية بحق الأطفال الاعتماد على دفاع القانون العام العتيق «للعقوبة التأديبية المعقولة»، التي تعود لحقبة سنة 1860.

العضو المستقل في الغرفة العليا للبرلمان الإيرلندي بين عامي 2011-2016 السيد جوليان فان تيرنهاوت .

إستونيا: الآباء المنخرطين في تطوير برامج التأديب الإيجابية

تُظهر تجربة إستونيا أن برامج التأديب الإيجابي التي ينخرط فيها الآبوين والمدرسين أنها فعالة جداً في تحويل المواقف والمعايير المستمرة التي تتساهل مع العنف ضد الأطفال. على سبيل المثال، كشفت البحوث التي ساهم فيها الآبوين أن البرنامج المجتمعي من خلال رعاية الطفل، وحماية الطفل ودعم الأسرة عمل على تحسين الأبوة والأمومة ومهارات التواصل وتمكين الوالدين من تطوير استراتيجيات لحل المشاكل وإدارة الصراع.

التأديب الإيجابي وبدائل العقوبة البدنية للأطفال

فيجي: دخلت الحكومة في شراكة مع المجتمع المدني حول قانون حماية الطفل



ينص دستور فيجي لعام 2013 على أن «لكل شخص الحق في الحصول على الأمن لشخصه، والذي يشمل الحق في عدم تعرضه لأي شكل من أشكال العنف من أي مصدر، سواء المنزل، أو المدرسة، أو العمل أو أي مكان آخر.» لقد عملت حكومة فيجي، ولا زالت، بالشراكة الوثيقة مع منظمات المجتمع المدني من خلال اللجنة التنسيقية للأطفال، التي تمثل جميع الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل وسياسة البلد المتعلقة بذلك، وصاغت، معاً، قانون حماية الطفل الذي يشمل الحماية من العقوبة البدنية.

السياسيون والقادة الدينيين

إسرائيل: أدى استدلال وزير التربية والتعليم بإن اليهودية لا تدعم العقوبة البدنية إلى الإصلاح



يستطيع المسؤولون الحكوميون أيضاً التأثير على النقاشات الوطنية حول حظر العقوبة البدنية وإثراء هذه النقاشات. في عام 1993، نشر وزير التربية والتعليم في إسرائيل مقالاً بعنوان «اليهودية وضرب الأطفال»، والذي زعم فيه، استناداً إلى تفسيرات حاخامية مختلفة، أن اليهودية لا تدعم العقوبة البدنية بل تعارضها. وأخيراً حظر القانون في إسرائيل العقاب البدني في عام 2000. لقد لعب التفسير للدين من قبل مختلف الشخصيات العامة، مثل وزير التربية والتعليم، دوراً أساسياً في المناقشات التي أفضت إلى القضاء الكامل على هذه الممارسة في البلد.

موريتانيا: شارك الزعماء الدينيين بنشاط في وضع حد للعقوبة البدنية



كان للزعماء الدينيين في موريتانيا موقف نشط في حملة حظر العقوبة البدنية، تحديداً، بفضل «فتوى» (حكم حول قضية معينة في الشريعة الإسلامية) أصدرها هؤلاء الزعماء التي تحظر العنف البدني والشفهي ضد الأطفال في المنزل وفي النظام التعليمي. جاءت الفتوى نتيجة لدراسة صدرت عام 2009، التي أجرتها شبكة الزعماء الدينيين لحقوق الطفل في موريتانيا، لتقييم ما إذا كان العقاب البدني مسموحاً به في الإسلام، وذلك بالتعاون مع منظمة اليونيسيف من أجل نشر الدراسة في ورشة عمل إقليمية. جاءت هذه الشراكة في أعقاب توصية دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، [والتي حثت على التعاون الوثيق](#) بين الطوائف الدينية والزعماء الدينيين للعمل من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

الأطفال

منغوليا: بدأ الأطفال عملية التغيير بمبادرة منهم بإصدار تقريراً وتنظيم حملة لاحقة له



كانت مشاركة الأطفال في منغوليا تشكل أهمية مركزية في الدعوة إلى إصدار تشريع لمناهضة العقوبة البدنية، وكان الأطفال في طليعة البحوث وحملات التوعية وغير ذلك من مبادرات الدعوة للقضاء على هذه الممارسة. بدأت الحملة من أجل التغيير القانوني في منغوليا في عام 2006 بإصدار تقرير ساهم الأطفال في المدارس والمؤسسات في إخراجه إلى النور، حيث تبادلوا تجاربهم عن تعرضهم للعقوبة. وقد كان للتقرير أثر كبير على المناقشات، ما أدى إلى الحظر الكامل لهذه الممارسة في عام 2016.

بيرو: الأطفال يرصدون تنفيذ هذا الحظر



كان الأطفال أيضاً في طليعة رصد تنفيذ التشريعات التي تحظر العقوبة البدنية، كما هو الحال في بيرو. في عام 2017، نظم أمين المظالم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ورشتي عمل في ليما بمشاركة واسعة من الأطفال، لرصد التقدم المحرز منذ حظر العقوبة البدنية في عام 2015. ومن مخرجات المناقشات، صدراتوثيقة تحتوي على شهادات الأطفال، وتضمنت كذلك الأماكن التي تستمر فيها ممارسة العقوبة البدنية، وتبدي الرأي في التقدم المحرز، والتحديات المتبقية، فضلاً عن الاقتراحات المتعلقة بالتنفيذ الكامل للقانون.

3 حملات التوعية

يمكن أن تعد الحكومة و/أو المجتمع المدني والأطراف الأخرى المعنية حملات توعية قبل و/أو بعد تبني قانون حظر العقوبة البدنية. فإذا ما انطلقت هذه الحملات في وقت مبكر، فإنها في العادة تستهدف نشر الوعي والوصول إلى اتفاق من جانب الأطراف المعنية بشأن الحاجة إلى فرض الحظر المطلوب. أما إذا أجريت في وقت لاحق، فهي في الأساس تنشر الوعي حول هذا الحظر وتثقيف المجتمع بشأن البدائل المتاحة لتأديب الأطفال من دون عنف. وفي كلتا الحالتين، أظهرت الممارسة أنه من المهم التأكيد على أن الحظر لا يقصد به أن يكون عقاباً للوالدين بل يمنحهم أدوات لتأديب الأطفال دون اللجوء إلى العنف ومن خلال الأبوة الإيجابية.

كرواتيا: حملة الترويج للسلوكيات غير العنيفة في المدارس



بعد حظر استخدام العقوبة البدنية في كل الأماكن في عام 1999، نفذت حكومة كرواتيا، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، برنامج [بيئة مدرسة آمنة وممكنة](#). يهدف البرنامج إلى تشجيع التأديب غير العنيف في المدارس من خلال حملة وبرنامج لبناء القدرات. شجعت الحملة على تغيير السلوك عن طريق نشر الوعي بآثار العنف البدني والكلامي على الطفل، واقترحت تغييراً باتجاه توفير فضاء دراسي خالي من العنف. أجرت منظمة اليونيسيف تقييماً خارجياً في عام 2012 كشف عن فعالية المشروع في نشر الوعي بأهمية إنشاء فضاء دراسي خالي من العنف في المدارس.

سريلانكا: الإعلانات التلفزيونية ثبّطت استخدام العقوبة البدنية



في عام 2018، أنتجت الهيئة الوطنية لحماية الطفل في سريلانكا، وهي مؤسسة حكومية تهدف، في جملة أمور أخرى، إلى تقديم المشورة للحكومة بشأن السياسات والقوانين المتعلقة بمنع إساءة معاملة الأطفال، سلسلة من الإعلانات التلفزيونية التي تثبّط استخدام العقوبة البدنية. تناولت الإعلانات مسائل مثل: «لماذا لا تكون العقوبة البدنية مفيدة لطفلك»، و«تأديب الطفل الصغير وأطفال الروضة»، وأهمية تعزيز الحوار بين الأطفال ومقدمي الرعاية بشكل عام. كما أنتجت الهيئة الوطنية لحماية الطفل ملصقات عن بدائل العقوبة البدنية، تم توزيعها بواسطة الصحيفة الوطنية. وبفضل هذا البرنامج، حدث انخفاض كبير في استخدام الوالدين للعقوبة البدنية.

4 بناء القدرات ونقل المعرفة

» تتعهد كل دولة طرف بأن تمنع في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا ترقى إلى التعذيب كما حدده المادة 1، عندما يرتكب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية هذه الأعمال أو يحرض على ارتكابها، أو عندما تتم موافقته أو بسكوته عليها. (...)

المادة 16 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب 1.

لبرامج بناء القدرات الفعالة للآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين والمجتمع بوجه عام هدف ذو شقين: (أ) نقل رسائل حول الأهداف المرجوة من القانون؛ و (ب) توجيه الأطراف المعنية المختلفة في تنفيذ بدائل العقوبة البدنية. لقد تبين أن هذا المزيج هو أكثر الطرق فعالية لتحقيق القضاء التام على العقوبة البدنية. كما أن البرامج التي تشجع على تغيير العقلية والسلوك كانت مفيدة في الترويج لبدائل العقوبة البدنية حتى وإن لم تحظر الدولة هذه الممارسة بصورة قانونية بعد.

أفغانستان: برامج تدريبية للمعلمين لتشجيع التأديب دون عنف في المدرسة



في عام 2003، وضعت حكومة أفغانستان، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة، منهجين تدريبيين للمعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية لتأكيد أهمية استخدام أساليب التأديب غير العنيفة في المدارس والمنزل. ولقد تم دمج هذا المنهج للمعلمين في «البرنامج الوطني لتدريب المعلمين»، والذي يهدف، من بين أمور أخرى، إلى بناء الفهم حول تطور سيكولوجية الطفل وشرح مهارات التأديب الإيجابي التي ينبغي تطبيقها في الصفوف الدراسية. في عام 2008، حظرت أفغانستان العقوبة البدنية في المدارس بموجب المادة 39 من قانون التعليم.

أسبانيا: توفير موارد للآباء لتعليم أطفالهم دون عنف قبل وبعد صدور القانون



قبل صدور القانون الذي يحرم العقوبة البدنية تحريماً كاملاً في أسبانيا عام 2007، طورت منظمة «أنقاذ الطفولة» برنامجاً تدريبي للآباء في إطار حملة «ثقف، ولا تضرب» لتوفير الموارد لهم حول تعليم الأطفال دون استخدام العنف ومساعدة الآباء في الشعور بالدعم وبثقة أكبر عند تطبيق التأديب الإيجابي. وبعد انطلاق الحملة مباشرة، شاركت فيها نحو 70 منظمة ومؤسسة عامة، بما في ذلك وزارة الرعاية الاجتماعية. تم تقديم كل دورة تدريبية من قبل مختص في منهجية التأديب الإيجابي وتركزت حول قضايا مثل «الطفل كموضوع للحقوق» و «أهمية التنشئة النفسية السليمة خلال مرحلة الطفولة». وقد أظهرت التجربة الأسبانية أنه من المهم أن يرافق الإصلاح القانوني برامج تعليمية عن بدائل العقوبة البدنية كي يكون فعالاً.

5 الرصد والإبلاغ للتنفيذ الجاري والأكثر فاعلية

لقد ساعد الرصد والإبلاغ على نحو منتظم لحالة العقوبة البدنية للأطفال في بلد ما، بما في ذلك جمع بيانات كافية وموثوقة ومفصلة، الدول على تقييم التنفيذ والتعرف على التحديات والمجالات لزيادة المدخلات. لا بد أن تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs) دوراً مهماً في مراقبة التنفيذ ولا بد وأن تعمل على دمج حقوق الطفل في خطط العمل الوطنية. وبالمثل، تشمل الممارسات الجيدة للدولة زيارات إلى مؤسسات ومراكز الأطفال (مثل دور الأيتام، ودور الجماعات، ومراكز ملتمسي اللجوء من الأطفال غير المصحوبين مع الأبوبين، مراكز سكنية، أو مرافق قضاء الأحداث،.. إلخ) من قبل آليات وقائية وطنية تتشأها الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة (OPCAT) التعذيب أو هيئات رصد مستقلة أخرى.

لبنان: إنشاء خط مساعدة إلكتروني لضحايا العنف من الأطفال للإبلاغ عن حالاتهم



في عام 2012، أنشأت حكومة لبنان، بالاشتراك مع منظمة الرؤية العالمية ومنظمة المجتمع المدني المحلية «حماية»، خط مساعدة إلكتروني لضحايا العنف من الأطفال للإبلاغ عن أوضاعهم مع فريق من المهنيين من دون تأخير. يتألف خط المساعدة الإلكتروني هذا، والذي لا يزال يعمل إلى اليوم، من آلية إبلاغ تقدم الدعم الفني عبر الإنترنت، فضلاً عن الحالات والمشورة لضحايا العنف من الأطفال. تبين التجربة أن خطوط المساعدة الإلكترونية أداة فعالة لجمع المعلومات عن حالات العنف ضد الأطفال، ولفت انتباه السلطات المعنية إليها، ولتقديم الدعم النفسي لضحايا العنف من الأطفال.

يتعين على الدول أن توفر التدابير العلاجية اللازمة لانتهاك حقوق الطفل، بما في ذلك الحقوق التي تنتهك عن طريق استخدام العقوبة البدنية ضد الأطفال. وينبغي أن تكون آليات المساءلة مستقلة، وصديقة للأطفال، كما يسهل على الأطفال الوصول إليها. عموماً، هناك أربعة أنواع من المساءلة، ولكل منها قدرة مختلفة على الإنفاذ: المساءلة القضائية وشبه القضائية والإدارية والاجتماعية.

كولومبيا: المساءلة الإدارية والقضائية المصاحبة للإصلاح القانوني

في عام 2006 تبنت كولومبيا [قانون الطفولة والمراهقة](#) الذي يسمح للأطفال والمراهقين، من خلال ممثليهم القانونيين، بتقديم الشكاوى إلى السلطات المختصة. يحدد هذا القانون نوعين من الإجراءات القضائية لمعالجة حقوق الطفل المتضررة: (1) الإجراءات الإدارية: تتألف من جميع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات مثل ممثل الدفاع عن الأسرة او مفتش الشرطة، و (2) الإجراءات القضائية : وهو إجراء قضائي يقوم به «قاضي الأسرة» بهدف اتخاذ تدابير لحماية الاطفال والمراهقين الذين انتهكت حقوقهم.

النيبال: المساءلة الاجتماعية مع الأطفال ومن أجلهم

في النيبال، يتم تنفيذ المساءلة الاجتماعية من خلال نوادي الأطفال ضمن «هيئات الحكم المحلي الداعمة للأطفال» (CFLG) التي أنشأتها وزارة الشؤون الفيدرالية والتنمية المحلية في عام 2007. ومن خلال جلسات الاستماع العامة التي تنظمها هيئات الحكم المحلي الداعمة للأطفال، يقدم الأطفال توصيات وتوجيهات إلى الحكومة في تحقيق وتعميم حقوق الطفل وإدخالها في صلب نظام الحكم المحلي وهيكله وسياساته. وقد أدى نجاح هذه الحملة إلى قيام حكومة النيبال بإطلاق استراتيجية وطنية بشأن الحكم المحلي الداعم للأطفال، وهي استراتيجية لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. شمل تبني هذه الاستراتيجية الوطنية تخصيص 15% من رأس المال المحلي للأطفال، خصوصاً الأكثر تهميشاً، الأمر الذي يسمح بتنفيذ التوصيات التي يقدمها الأطفال من خلال هيئات الحكم المحلي الداعمة للأطفال.

بنما: المساءلة شبه القضائية التي تربط بين المستوى الوطني والمستوى الدولي

في عام 2011، قام أمين المظالم في بنما بإنشاء [مرصد حقوق الأطفال والمراهقين](#) من أجل المتابعة المستمرة لتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة. ومن بين أغراض أخرى، يشكل المرصد الحلقة الداخلية الأساسية التي تدعم القدرة على الوصول إلى إجراءات الاتصالات الدولية باعتبارها آليات للمساءلة لمعالجة انتهاكات حقوق الأطفال.

تبنى تشريع يحظر العقوبة البدنية



» 1. تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي».

المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

ولا بد من وجود أساس قانوني متين لتوضيح القانون، ويوصى بحذف أي مبرر أو إذن للعقوبة البدنية.

السويد: نهج تثقيفي بدلاً من عقابي تجاه الحظر القانوني



في عام 1979، أصبحت السويد أول بلد يحظر العقوبة البدنية حظراً تاماً، بعد أن أستغرقت المناقشات والإصلاحات التي أدت إلى الحظر فترة 50 عاماً. وفي عام 1957، أُزيل من قانون العقوبات الحكم الذي يحمي الوالدين من تهمة الاعتداء الجسدي في القضايا التأديبية. وكان ذلك بالغ الأهمية لأن الأطفال، وللمرة الأولى، تلقوا نفس الحماية القانونية من الاعتداء مثلهم مثل البالغين. في عام 1977، شكلت الحكومة لجنة لحقوق الطفل بهدف مراجعة وتعديل قانون الأبوة، بهدف حظر العقوبة البدنية صراحة. وقد أيد هذا الاقتراح 98% من أعضاء البرلمان، كما سنه البرلمان في عام 1979. وكان السبب الأساسي وراء الحصول على هذه النسبة العالية من الدعم في البرلمان هو حقيقة أن الحظر لا يضيف عقوبات جنائية على الاعتداءات التي تتجاوز ما هو موجود بالفعل في قانون العقوبات. وكان الهدف من هذا الإصلاح تثقيف الرأي العام السويدي بشأن الحاجة إلى استخدام استراتيجيات غير عنيفة لتأديب الأطفال، وليس كأداة لمحاكمة الآباء.

تركمانستان: حماية كرامة الطفل هو في صلب المبررات للحظر



حظرت تركمانستان العقوبة البدنية في عام 2002، وتنص المادة 24 من قانون ضمانات حقوق الطفل على أن «إذلال كرامة الطفل، أو العقوبة البدنية، وغير ذلك من أشكال الإساءة البدنية الضارة بصحة الطفل العقلية أو البدنية، أمر غير مقبول». فضلاً عن ذلك، تنص الفقرة 85.2 من قانون الأسرة لسنة 2012 أن «إذلال كرامة الطفل، أو التهيب، أو العقوبة البدنية، وغير ذلك من أشكال الإساءة البدنية الضارة بصحة الطفل العقلية أو البدنية، أمر غير مقبول».

اليونان: حظر العقوبة بعد صدور قرار من مؤسسة بين حكومية



في اليونان، تحقق حظر العقوبة البدنية في عام ٢٠٠٦ عقب صدور [قرار اللجنة الأوروبية لحقوق الاجتماعية](#). في هذا القرار، توصلت اللجنة إلى أن اليونان تنتهك المادة ١٧ من الميثاق الاجتماعي الأوروبي (حول حقوق الطفل واليا فعين عند وضع الخطط الاجتماعية، والقانونية، والاقتصادية) بسبب غياب الحظر القانوني للعقوبة البدنية للأطفال في المنازل، والمدارس الثانوية وغيرها من مؤسسات رعاية الطفل.

أمور يجب أخذها في الاعتبار: تطوير قانون شامل و/أو سياسة شاملة للحظر الفعال للعقوبة البدنية



ينطوي وضع قانون شامل و/أو سياسة شاملة لحظر العقوبة البدنية بصورة فعالة في جميع الأماكن على تشجيع اتباع نهج تعليمي وغير عقابي للتأديب، بالإضافة إلى تثقيف الآباء والمعلمين ومقدمي الرعاية بالأدوات والمهارات ذات الصلة لتنفيذ بدائل التأديب العنيف. يجب أن تتخبط الأطراف المعنية في العملية، كما ينبغي إنشاء/تأسيس آليات فعالة للرصد والمساءلة.

1.

ما هي القوانين أو السياسات الموجودة فعلاً والتي تحظر العقوبة البدنية (تقييم ما هو موجود) أو التي تحمي الأطفال من العنف (مثل القوانين التي تغطي التعليم، والعنف الأسري، وحماية الطفل، والقانون الجنائي وقوانين مناهضة التعذيب، وما إلى ذلك)؟

2.

ما هي الأطراف المعنية التي يجب أن تشارك في عملية وضع السياسات؟ كيف يمكن استشارتهم؟

3.

ما هي استراتيجيات الاتصال التي سيتم استخدامها (قبل أو بعد اعتماد السياسة أو القانون)، ومتى سيتم تنفيذها (الأطر الزمنية)، ومن الجمهور المستهدف؟

4.

ما هي خطط برامج بناء القدرات: من سيتولى إطلاق البرامج (الجهة)، ومن سيتلقى التدريب (المستفيدون)، والأطر الزمنية، والتكاليف؟

5.

ما هي الترتيبات التي ستُتخذ لرصد وتقييم التنفيذ الفعال للقانون أو السياسة العامة، مع الحرص على تحديد التحديات ومجالات التحسين؟

6.

ما هي آليات المساءلة الموجودة بالفعل في القوانين الوطنية؟ هل هناك حاجة إلى آليات إضافية، أم هل يمكن إيكال مسؤولية معالجة انتهاكات حقوق الطفل إلى الآليات القائمة؟ ما هي الخصائص الرئيسية لهذه الآليات؟

7.

ما هي الموارد المالية أو البشرية أو الفنية اللازمة لتنفيذ السياسة و/أو القانون؟

8.

من هم الشركاء المتوفرون لدعم العملية، وكيف سيتم إشراكهم؟

موارد إضافية

- المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال. [إنهاء العقوبة البدنية للأطفال: دليل مختصر للإصلاح الفعال للقانون](#) (إنظر: [Ending corporal punishment of children: A short guide to effective law reform](#)).
- منظمة انقاذ الطفولة؛ والمبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال؛ والدراسة التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. تنشئة الأطفال دون عنف أمر ممكن: كيف يؤدي التأديب الإيجابي إلى تغيير المجتمع واستفادته. [فديو لحدث تفاعلي عالي المستوى](#). (إنظر: [Video of a high-level interactive event](#))
- FCG التنمية السويدية AB. بولوغون، بول. سمدرس ، أنس. ليندستروم، جوهانا. [تقييم الأثر للتأديب الإيجابي في برنامج الأبوّة والأمومة اليومي](#). (إنظر: [Impact Evaluation of the Positive Discipline in Everyday Parenting Programme](#))
- مجلس سكرتارية دول بحر البلطيق. قصة عن الأثر الضار للعقوبة البدنية على كل طفل وأهمية وجود بالغين من ذوي الثقة يمكن للأطقال اللجوء إليهم. كتاب قصص مصورة. (إنظر: [Comic book](#))
- اليونسكو. [التأديب الإيجابي في الفصل الدراسي الشامل الملائم للتعليم: دليل المعلمين](#). (إنظر: [Positive discipline in the inclusive, learning-friendly classroom: a guide for teachers and teacher educators](#))
- اليونيسيف. كوارتاس، جورج. ري غيرا، كاتالينا. [توجيه الأسر لمنع العنف في مرحلة الطفولة المبكرة في زمن جائحة كورونا \(COVID-19\)](#). (إنظر: [19-Guidance for families to prevent violence in early childhood in the time of COVID](#))

CTI
Nations Business Center
Rue du Pré-de-la-Bichette 1, 6th floor
CH-1202 Geneva, Switzerland
+41 22 592 14 19
info@cti2024.org
www.cti2024.org



Child Rights Connect
Rue de Varembe 1
CH-1202 Geneva, Switzerland
+41 22 552 41 30
secretariat@childrightsconnect.org
www.childrightsconnect.org



أعد هذا التقرير لمبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب من قبل قسم التواصل في لجنة حقوق الطفل، مدعوم بالمشورة والمدخلات القيمة من فريق العمل في قسم التواصل في لجنة حقوق الطفل حول العنف والدكتور جوان إي. دورانت.

طبعة ٢٠٢١ © لمبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب. جميع حقوق الطبع محفوظة.. يجوز نقل المواد الواردة في هذا المنشور أو إعادة طباعتها بحرية، شريطة أن يشار إلى المصدر كنوع من العرفان. وينبغي توجيه طلبات الحصول على إذن بإعادة إنتاج المنشور أو ترجمته إلى مبادرة إتفاقة مناهضة التعذيب أو قسم التواصل للجنة حقوق الطفل. الأمثلة الواردة في هذا المنشور مبنية على أساس المعلومات المتاحة للعمامة وتسلسل الضوء على الممارسات من جانب البلدان التي، إذا ما نفذتها تنفيذاً كاملاً، ستساعد في تحقيق التزامات الدول الأطراف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وإتفاقة حقوق الطفل. سترحب مبادرة إتفاقة مناهضة التعذيب بأي تصحيحات أو تحديثات إذا اقتضت الحاجة.